الأمم المتحدة

A/C.2/53/SR.16

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون
الوثائق الرسمية

Distr.: General

13 January 1999
Arabic
Original: FRENSH

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة ١٦ السادسة عشرة
المعقودة في المقر، نيويورك،
الاثنين، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد أسدي ..... (جمهورية إيران الإسلامية)

ثم: السيد أوزوغيرغين (نائب الرئيس) (تركيا)

المحتويات

البند البند ٩٣ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي

(أ) تنفيذ ومتابعة الاتفاقات الرئيسية المعتمدة بتوافق الآراء بشأن التنمية:

'١' تنفيذ الالتزامات والسياسات المتفق عليها في الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية

'٢' تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

البند ٩٣ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولـــي (A/53/296 و A/53/374 و A/53/60 و A/53/62 و A/53/63-S/1998/100 و A/53/79 و A/53/72-S/1998/156 و A/53/95-S/1998/311 و A/53/96 و A/53/124 و A/53/155 و A/53/168 و A/53/204 و A/53/371-S/1998/848 و A/53/396 و A/53/411 و A/53/412 و A/53/414 وA/53/416 و A/53/453)

(أ) تنفيذ ومتابعة الاتفاقات الرئيسية المعتمدة بتوافق الآراء بشأن التنمية (A/53/301)

'١' تنفيذ الالتزامات والسياسات المتفق عليها في الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية

'٢' تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع

١ - **السيد دساي** (وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية): عرض تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/53/301، فقال إنه لا بد من السؤال عما إذا كان تقرير من هذا النوع يساعد في النهوض بقضية التنمية، وإن البحث في الاستراتيجية الإنمائية الدولية ينطوي على عنصر إيجابي؛ إذ أنه يقتضي النظر في الجوانب المتعلقة بالأجل الطويل في وقت تستحوذ فيه المشاكل قصيرة الأجل على الاهتمام، ويعزى ذلك، بصفة خاصة، إلى الأزمة المالية الدولية. وعلى اللجنة أن تجد الوسائل الكفيلة بالنظر في جوانب التنمية في الأجل الطويل بصورة منظمة.

٢ - وأشار إلى الوثيقة A/53/374 بشأن استغلال عائد التنمية، فقال إنها تصف الطريقة التي يمكن بها استخدام الأموال المخصصة في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، مع مراعاة الطلبات المقدمة من البلدان.

٣ - **السيدة سيبال** (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة): قدمت تقرير المدير العام لليونسكو عن تنفيذ قرار الجمعية العامة 51/712 المتعلق ببرامج الاتصالات من أجل التنمية في منظومة الأمم المتحدة (A/53/296). وذكرت بحرص اليونسكو، منذ إنشائها، على حرية تداول المعلومات، وهو مبدأ يمثل عماد المجتمعات الديمقراطية، تابعنا تنفيذه في أوروبا الوسطى والشرقية خلال السنوات القليلة المنصرمة. وقد اعتمدت اليونسكو، عند انهيار جدار برلين في عام ١٩٨٩، في مؤتمرها العام الخامس والعشرين، استراتيجية جديدة للاتصالات ترمي إلى تشجيع التداول الحر للمعلومات على الصعيدين الدولي والوطني وتوسيع نطاق بث المعلومات دون المساس بحرية التعبير وتعزيز طاقات الاتصال المتاحة للبلدان النامية حتى تتمكن من المشاركة بنصيب أكبر في عملية التواصل.

٤ - وأضافت أن التداول الحر للمعلومات وحرية التعبير هما الأساس السياسي والاجتماعي الذي تقوم عليه التنمية البشرية، لا سيما التنمية القائمة على المشاركة المجتمعية. وفي كثير من البلدان التي لم يتحقق فيها بعد قدر معقول من حرية الإعلام، يصعب، في كثير من الأحيان، على الصحفيين والجمهور الدعوة إلى التزام قدر

أكبر من الشفافية في عملية اتخاذ القرارات، وتحمل المسؤولين قسطا أكبر من المسؤولية، وبصفة خاصة خلال فترات الأزمات المالية. ولما كانت معدلات الأمية لا تزال عالية جدا في أفريقيا وجنوب آسيا، فمن المهم تسخير طاقات الاتصال لتوسيع فرص الحصول على التعليم. وبوسع وسائط الإعلام الاضطلاع بدور مهم في كافة مجالات التنمية البشرية تقريبا، وفي مضمار التعليم والثقافة على وجه التخصيص.

٥ - وتعرب اليونسكو عن تأييدها المطلق للموائد المستديرة عن الاتصالات من أجل التنمية التي تنظمها هيئات الأمم المتحدة المتخصصة منذ عام ١٩٨٩، إذ أن هذه الاجتماعات تتيح إطارا لإجراء المشاورات وتبادل الأفكار وتنظيم الأعمال بشكل مشترك عند الاقتضاء. وتسعى اليونسكو إلى تعزيز استقلال وسائط الإعلام وتعددها، لا سيما من خلال التعاون مع إدارة شؤون الإعلام في الأمم المتحدة. وقد أمكن، بفضل العمل الذي اضطلعتا به، زيادة الموارد المخصصة لإعداد مشاريع الاتصالات. وتتم، في الوقت الراهن، الموافقة على عدة مشاريع جديدة في مجال وسائط الإعلام والاتصالات بغرض تحقيق الحكم الصالح وحماية حقوق الإنسان. وبفضل الدعم المالي المقدم من البرنامج الدولي لتنمية الاتصال ومن الجهات المتبرعة، تدير اليونسكو في الوقت الراهن أكثر من ٣٠٠ مشروع تتجاوز ميزانيتها ٤٠ مليون دولار.

٦ - غير أن كثيرا من الأعمال لا يزال ينتظر الإنجاز، وعلى الوكالات المتخصصة استحداث وسائل مبتكرة لبث الأفكار بغية تعزيز العمليات الديمقراطية وتنشيط مبادرات التنمية واستخدام وسائط الإعلام، وبصفة خاصة الإذاعات المجتمعية وشبكات الحاسوب لزيادة فرص حصول الجمهور على المعلومات وتدعيم المشاركة في عملية اتخاذ القرارات وتعبئة الموارد المادية والبشرية على صعيد المجتمعات المحلية، ومن ثم إدخال إصلاحات انطلاقا من القاعدة. ويتعلق الأمر باتخاذ تدابير تكفل مساهمة الاتصالات في التنمية البشرية في العالم بأسره.

٧ - وتولي اليونسكو هذه الموائد المستديرة اهتماما كبيرا، إذ أنها ترى أن الاتصالات تمهد السبيل للديمقراطية والتنمية. ووفقا لتوصيات وحدة التفتيش المشتركة في عام ١٩٩٤، فإن المنظمة عازمة على مواصلة مشاركتها النشطة في هذه الاجتماعات، وستزيد أنشطتها التنفيذية الميدانية لتحسين مستوى الرفاه الاجتماعي والاقتصادي، وتعزيز الديمقراطية والحكم الصالح ومحاربة وباء متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وغيره من الأوبئة، وتحسين المساعدات الإنسانية.

٨ - **السيد هداية** (إندونيسيا): ذكر وهو يتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، بمضي قرابة ١٠ سنوات منذ اعتماد الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي والاستراتيجية الإنمائية الدولية، استجابة لما عرف في الثمانينات بـ "عقد التنمية الضائع". وقد لاحظت الجمعية العامة، في دورتها الحادية والخمسين، وفي الوقت الذي سجل فيه تسارع وتيرة النمو الاقتصادي العالمي، أن التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان والاستراتيجية كان دون التطلعات بكثير؛ فدعت الدول إلى زيادة مشاركتها وفاء بالتزاماتها. بيد أن الأزمة المالية والنقدية ما لبثت أن قلبت الأوضاع رأسا على عقب. ولهذا السبب، لا تزال المشكلات والأهداف الواردة في الإعلان والاستراتيجية مطروحة الآن. وقد أثرت ظاهرة العولمة سلبا على التعاون التقليدي المتعدد الأطراف من أجل التنمية، فأخذت تعددية الأطراف تفسح المجال أكثر فأكثر للتفاعل الحر لآليات السوق. ولم يكلل النجاح الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة لإعادة تشكيل التعاون من أجل التنمية في إطار المؤتمرات المعقودة في التسعينات وخطة التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، يتعرض عدد كبير من البلدان النامية، بسبب انفتاح اقتصاداتها ومبادراتها للاندماج في

الاقتصاد العالمي، لخطر التهميش، مثلما هو حال أقل البلدان تقدما، أو لعدم الاستقرار مثلما حدث لبلدان آسيا المتضررة من الأزمة المالية.

٩ - وفي هذا السياق، يبدو عدد كبير من الأهداف الواردة في الإعلان والاستراتيجية، دون ريب، مفرطا في التفاؤل وغير واقعي إلى حد بعيد. ومع ذلك، فلا مناص من أن يواصل المجتمع الدولي سعيه لتعزيز التعاون من أجل التنمية، وللإسراع بوتيرة النمو الاقتصادي في البلدان النامية وتحسين إدارة الاقتصاد الكلي على الصعيدين الوطني والعالمي، وتطوير النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية، والتصدي لمشكلات أقل البلدان نموا. وجدير بالذكر أن من شأن تنفيذ الالتزامات المبرمة في إطار الإعلان والاستراتيجية أن يتيح احتواء الأزمة ووضع البلدان النامية مرة أخرى في مسار التنمية المستدامة، مما يحقق مصلحة جميع البلدان ويساهم في تعزيز الاقتصاد العالمي.

١٠ - وللأمم المتحدة، على أعتاب القرن الحادي والعشرين، دور مهم تضطلع به في تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية ومحاربة الفقر في العالم. وينبغي أن تيسر خطة التنمية، التي تمثل الإطار العالمي للتعاون الدولي من أجل التنمية، تحقيق الأهداف الواردة في الإعلان والاستراتيجية. وفي عالم يتسم بالتغيير السريع وبظاهرة العولمة، يلزم القيام بعمل منسق على المستويين الوطني والدولي لاستعادة النمو وتحقيق التنمية.

١١ - السيد بلوت (النمسا): تحدث باسم الاتحاد الأوروبي فقال إن بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة للاتحاد (إستونيا، وبلغاريا، وبولندا، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، ولاتفيا، وليتوانيا، وهنغاريا) والبلد المنتسب قبرص، تنضم إلى بيانه.

١٢ - وفيما يتعلق بالبند ٩٣ (أ)، قال إن تقرير الأمين العام (A/53/301)، يتطرق إلى بعض المشاكل الأساسية فيما يخص النمو الاقتصادي المستدام في البلدان النامية، لا سيما العلاقة بين العولمة وتدفق رؤوس الأموال الدولية وتحرير المبادلات وتشجيع تحقيق نمو اقتصادي تستفيد منه البلدان الفقيرة، وأضاف أن معدلات النمو وآفاق النمو تدهورت في البلدان النامية بشدة، منذ بدء الأزمة المالية الآسيوية، وظلت الأسعار العالمية للسلع الأساسية تنخفض بينما تزداد الفوارق الإقليمية في نمو الناتج القومي الإجمالي وتنتشر البطالة بسرعة، لا سيما في بعض بلدان آسيا. ولذلك، فمن اللازم تهيئة مناخ حافز على الاستثمار والنمو الاقتصادي، بتحقيق التوازن بين المسؤوليات الوطنية والجهود الدولية.

١٣ - بيد أن سياسات الانفتاح لا تكفي لدعم النمو الاقتصادي، كما اتضح من الأحداث التي وقعت في الآونة الأخيرة في الأسواق المالية الدولية - ولا بد من وجود سياسات اقتصادية كلية وهيكلية مستقرة ومؤسسات متينة لضمان نجاح السياسة الوطنية للتنمية. ولذلك، يؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد ضرورة تعزيز قدرات البلدان النامية لتحقيق التنفيذ والمراقبة بصفة كاملة لاستراتيجيات وبرامج التنمية من خلال الشراكات الفعالة بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

١٤ - وفي هذا السياق، ترمي الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وبلدان أفريقيا ومنطقة الكاريبي والمحيط الهادئ إلى تحقيق اندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي على نحو متدرج والقضاء على الفقر. وقد قرر الشركاء بالإجماع تسخير كافة الوسائل التي أتاحها اتفاق لومي الجديد لوضع حد لتدهور النتائج التجارية التي تحققها

بلدان أفريقيا ومنطقة الكاريبي والمحيط الهادئ والنابعة من ضعف القدرة على التنافس وتقلص الأفضليات التجارية وقلة تنويع الاقتصادات. وتسعى المفاوضات التي تم الشروع فيها مؤخرا، استعدادا لمرحلة ما بعد لومي إلى تنشيط الصلات الخاصة بين الاتحاد الأوروبي وبلدان أفريقيا ومنطقة الكاريبي والمحيط الهادئ وتعزيز الشراكة بينهما من خلال الحوار والتعاون من أجل التنمية والعلاقات الاقتصادية والتجارية.

١٥ - وفي هذا الصدد، يولي الاتحاد الأوروبي أيضا أهمية كبيرة لدعم التعاون والتكامل الإقليميين بين البلدان النامية. ومما لا شك فيه نظريا، أن اقتصادات الحجم الناجمة عن وجود إنتاج أكثر تخصصا وعن المنافسة الحرة تدعم النمو الاقتصادي والتنمية. بيد أن الافتقار إلى التماسك الاجتماعي وضعف البنيات الأساسية والضغط الديمغرافي والحصة البالغة الكبر للموارد الجمركية في ميزانيات الدول وضعف القطاع المالي تشكل كلها عقبات قطاعية كأداء في البلدان النامية.

١٦ - ونظرا لما يكتسبه الحفاظ على معدلات نمو اقتصادي مرتفعة في الأجل الطويل من أهمية في محاربة الفقر، فإن شمول عملية النمو العام والتنمية لكافة السكان، ومن بينهم السكان الأشد فقرا، يعتبر أمرا أساسيا. وينبغي أن تتاح للجميع فرص متساوية لاكتساب المهارات والحصول على الأراضي والقروض ورأس المال والموارد التكنولوجية حتى يتسنى خلق فرص العمل في المناطق الريفية والحضرية وتزداد انتاجية العمل، لا سيما بالنسبة للنساء. وبناء على ذلك، يتفق الاتحاد الأوروبي مع نتائج تقرير الأمين العام (A/53/301)، الداعية إلى أن يصاحب سياسات التكامل الإقليمية والدولية إصلاح المؤسسات الوطنية. فإذا اتخذت الدول سياسات وطنية لتحقيق النمو ونفذتها بإحكام، أمكن التغلب على الأزمة وقطع أشواط جديدة في تحقيق أهداف التنمية الدولية.

١٧ - وفي ما يتعلق بالبند ٩٣ (ب) بشأن اندماج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد الدولي، شدد المتحدث على أن بلدان أوروبا الوسطى والشرقية والدول المستقلة حديثا سجلت انتعاشا في النمو الاقتصادي في عام ١٩٩٧. ولاحظ في هذا الصدد وجود عاملين مشجعين هما أن الإصلاحات الهيكلية وإعادة هيكلة الشركات يساعدان كثيرا في تحقيق مكاسب في الإنتاجية وأن اليد العاملة ذات الكفاءة العالية متوافرة في المنطقة. غير أنه مما يبعث على القلق ملاحظة وجود فوارق دون إقليمية عميقة في الانتقال إلى اقتصاد السوق. ولم يتم التوصل بعد، في بعض البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، إلى حلول لانخفاض الدخل الحقيقي والعمالة في أعقاب المرحلة الأولى من إعادة الهيكلة الاقتصادية والمؤسسية، مما يجعل البطالة إحدى أخطر المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المنطقة.

١٨ - وأعرب عن ترحيب الاتحاد الأوروبي، الذي يقدم نحو ٧٠ في المائة من المساعدة الكلية التي تتلقاها بلدان المنطقة، بجهود المجموعات دون الإقليمية والمنظمات الدولية لدعم اندماج البلدان التي تمر بمرحلة انتقال في الاقتصاد الدولي، لا سيما العمل الذي تضطلع به اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

١٩ - وقد اتضح من التغيرات الاقتصادية والمالية العميقة التي حدثت في الآونة الأخيرة والتي تضررت منها بلدان المنطقة أيضا ضرورة استكمال جهود التحرير والخصخصة والاستقرار الاقتصادي الكلي بسياسات ترمي إلى تعزيز المؤسسات والممارسات التي يرتكز عليها اقتصاد السوق وبسياسات لدعم الاستثمار قادرة على تنشيط النمو الاقتصادي والإدارة السليمة للشؤون العامة.

٢٠ - وتقع على عاتق البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية مهمة إعداد سياسات فعالة، وتمتين الإطار المؤسسي وتهيئة المناخ المناسب للمنافسة الحرة، كما أن عليها إقامة البنيات الأساسية المادية واستبقاء اليد العاملة الماهرة بحيث يتمكن الاتحاد الأوروبي، عند انتقال هذه البلدان إلى مرحلة إعادة الهيكلة الاقتصادية في الأجل المتوسط، من تركيز جهوده على تطوير الاستثمارات الموجهة لتطوير البنيات الاقتصادية والاجتماعية والمادية اللازمة للاندماج الاقتصادي.

٢١ - وفضلا عن ذلك، فإن توسيع نطاق الاتحاد الأوروبي سيمهد الطريق لتحقيق التنمية والاندماج في بلدان الشرق المجاورة له، بتعزيز الديمقراطية والاستقرار والأمن في أوروبا الوسطى والشرقية. ويمثل الجوار الجغرافي والعلاقات الاقتصادية التقليدية التي تربط الدول التي ستصبح أعضاء في المستقبل والدولة المستقلة حديثا عوامل حافزة على توثيق التعاون. ويسعى الاتحاد الأوروبي إلى تهيئة الظروف الكفيلة بإتاحة أقصى حد من الاستفادة من الإمكانات المنبثقة عن توسيع نطاقه بتقديم الدعم لتطوير الشبكات العابرة لأوروبا ومساعدة الدول المستقلة حديثا على المشاركة في التعاون دون الإقليمي والأنظمة الاقتصادية والسياسية الأوروبية والعالمية. وفي هذا الصدد، ينبغي الاستفادة إلى أقصى حد من اتفاقات الشراكة (أوروبا) المبرمة مع البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في أوروبا الوسطى والشرقية واتفاقات الشراكة والتعاون المعقودة بين الاتحاد الأوروبي والدول المستقلة حديثا، ومواصلة تقديم الدعم لعملية الانتقال في المنطقة؛ إذ أن هذه الاتفاقات، على اختلافها وتنوعها، تمكن من عقد شراكات سياسية واقتصادية متينة بين الاتحاد الأوروبي وكل بلد من بلدان المنطقة.

٢٢ - ويرى الاتحاد الأوروبي أن السياسات المناسبة لكل بلد، كفيلة وحدها بإيجاد حل فعلي لمشكلات العولمة والنمو الاقتصادي، سواء في البلدان النامية أم في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وقد أثبتت التجربة ضرورة مواصلة تحرير الاقتصاد سعيا لتحسين مستوى معيشة سكان هذه البلدان. غير أن الأزمات المالية والاقتصادية التي حدثت في الآونة الأخيرة، أوضحت أهمية الأطر المؤسسية والتنظيمية المستقرة للتحكم في نتائج انفتاح الأسواق. وينبغي أيضا توزيع ثمار التحرير والاندماج توزيعا عادلا. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي إعادة توزيع الدخل على المستوى القومي بتطبيق نظام ضريبة الدخل التصاعدية ونظام للضمان الاجتماعي، يناسب الاحتياجات وهي جهود عَقَد الاتحاد الأوروبي العزم على مساندتها.

٢٣ - **السيدة باي يونجي** (الصين): قالت إن الهوة الفاصلة بين الشمال والجنوب تزداد عمقا رغم جهود التحرير والتكيف التي يبذلها عدد كبير من البلدان النامية، وتحقيق تنمية سريعة في بعض الحالات. فالتدفقات المالية والتجارية الناجمة عن العولمة لم تستفد منها كل البلدان، بل أدت إلى تهميش أكثرها ضعفا، بينما تصاحب تسارع النمو الاقتصادي صعاب جديدة في بلدان أخرى. وقلبت الأزمة المالية في آسيا آفاق التنمية في البلدان النامية رأسا على عقب، وعرقلت تحقيق أهداف الإعلان والاستراتيجية مرة أخرى.

٢٤ - وأعربت عن أسفها لعدم وفاء أغلب البلدان المتقدمة بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية ولتراجع التعاون الدولي من أجل التنمية ولعدم انسجام الإجراءات المتخذة في مجالات التكنولوجيا والتجارة والديون مع أهداف الاستراتيجية والاتفاقات الناجمة عن المؤتمرات الدولية الكبرى التي نظمتها الأمم المتحدة في التسعينات.

٢٥ - وعلى عتبة الألفية الثالثة، وفي عالم أصبح مترابطا نتيجة للعولمة، من المهم ألا تصبح التسعينات عقدا آخر ضائعا في مجال التنمية. وعلى البلدان النامية أن تواصل برامج الإصلاح والتكيف الاقتصادي التي تتفق مع أوضاعها الوطنية، سعيا لتهيئة الظروف الملائمة للازدهار والنمو الاقتصادي. أما البلدان المتقدمة، فمن اللازم مشاركتها في خلق مناخ خارجي ملائم واحترام التزاماتها، وتزويد البلدان النامية بحاجتها العاجلة من المساعدات في مجالات مثل الموارد والتجارة وتخفيف عبء الديون.

٢٦ - وفي الختام، أعربت المتحدثة عن أملها في ألا يقتصر دور الأمم المتحدة، فيما يتعلق بتحقيق أهداف الإعلان والاستراتيجية، على تشجيع إبرام الاتفاقات، بل أن تقوم أيضا بضمان تنفيذها فعلا من خلال أعمال المتابعة والأنشطة التنفيذية.

٢٧ - تولى الرئاسة **السيد أوزوغيرغين** (تركيا) (نائب الرئيس).

٢٨ - **السيد أوسي دانكاه** (غانا): أعرب عن ترحيبه بتقرير الأمين العام (A/53/301) وعن موافقته على نتائجه.

٢٩ - ورغم ترحيبه بتطرق التقرير إلى الأبعاد المتعددة للاستراتيجية الإنمائية الدولية في إطار العولمة، أعرب عن أسفه لأن المنظرين في مجال التنمية، انتظروا كل هذا الوقت الطويل قبل أن يسلّموا بأفكار ظلت البلدان التي تطبّق برامج التكيف الهيكلي تسعى إلى ترويجها منذ وقت بعيد. والدرس الذي ينبغي استخلاصه من هذه التجربة هو أنه لا مناص من إجراء حوار حق في مجال التنمية والتخلي عن فرض الأفكار من جانب واحد دون مراعاة الحقائق على أرض الواقع.

٣٠ - وأعرب عن الأهمية الخاصة التي توليها غانا لمثل هذا الحوار. ولأن غانا تطبق منذ ١٥ عاما إجراءات التكيف الهيكلي بمساعدة مؤسسات بريتون وودز، فهي مؤهلة بصفة خاصة لإدراك النقطة التي يجب عندها اتخاذ إجراءات جديدة لإنعاش النمو الاقتصادي، الذي لا تتحكم فيه البلدان النامية.

٣١ - وتضطر أغلب البلدان النامية إلى وضع القيود على الميزانية حفاظا على النمو الاقتصادي، ذلك أن عشرة بلدان تجتذب وحدها ٧٢ في المائة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، بينما تتم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المحققة في البلدان الأخرى أساسا في قطاعات مثل التعدين والطاقة، لا في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية. ونتيجة لذلك، تضطر هذه البلدان إلى تهميش قطاعات واسعة من سكانها وتدمير نظمها التعليمية والصحية ونسيجها الاجتماعي.

٣٢ - ومن شأن تسهيل التجارة والوصول إلى الأسواق أن يمكنا هذه البلدان من الاندماج في الاقتصاد العالمي. وعلى الدول الصناعية إبداء قدر أكبر من المرونة في هذا الصدد. كما أن الوصول إلى الأسواق يقتضي أن تقوم هذه البلدان بمراجعة قوانينها الخاصة بالتبادل التجاري.

٣٣ - وقال إن بوسع الدول المتقدمة الاستعانة بوسائل مبتكرة، وبالضمانات بصفة خاصة، لتوجيه استثماراتها نحو البلدان التي أثبتت نضجها. ومن الممكن توسيع نطاق الدور الذي تضطلع به المؤسسة المالية الدولية في هذا

الصدد، معربا عن أمله في أن يضع المجتمع الدولي مسألتي تسهيل التجارة وتمويل الاستثمارات في قلب الجهود الرامية إلى إنعاش النمو الاقتصادي في البلدان النامية.

٣٤ - وقد أصابت بعض الحكومات حين أدركت ضرورة تقليل المخاطر الاجتماعية الملازمة للإجراءات الاقتصادية المزمع اتخاذها فوجهت مساعداتها نحو تخفيف وطأة الفقر وحماية البيئة والتعليم والتدريب. ومن شأن مثل هذا المنهاج أن يخفف من حدة التوترات الاجتماعية، وأن يعزز القدرات الإنسانية في البلدان النامية. ومن المهم في هذا الصدد، أن البنك الدولي أدرك أيضا ضرورة إيلاء قدر أكبر من الاهتمام للبعد الاجتماعي في إجراءات الإصلاح.

٣٥ - **السيدة كاردوزي** (بنما): تحدثت باسم بلدان مجموعة ريو، فقالت إن على المجتمع الدولي أن يسلك، في زمن العولمة، الطريق الذي كان قد اختطه بنفسه، حين حدد الملامح العامة لتوافق الآراء الدولي بشأن إحداث التنمية المستدامة.

٣٦ - وذكرت أن بلدان مجموعة ريو قامت، رغبة منها في أن تكون صانعة التنمية الاقتصادية فيها، بإلزام نفسها بعملية تكيف هيكلي كانت قاسية في بعض الأحيان. ورغم الأزمة المالية الدولية، فإن هذه الدول عازمة على الالتزام بالإدارة الاقتصادية المسؤولة. بيد أنها تدرك أيضا أن تقليص الفوارق الاجتماعية ينبغي أن يلازم التقدم الاقتصادي، وهي تطبق، بصفة خاصة، القرارات التي اتخذتها المؤتمرات العالمية في التسعينات، وإن كانت ترى أن هذه الجهود قد تكون قاصرة، وبوجه خاص في الأجواء الاقتصادية الحالية، ما لم يتم استكمالها بتعاون اقتصادي دولي حق.

٣٧ - ولهذا السبب، وجّه رؤساء دول وحكومات مجموعة ريو، المجتمعون في بنما، نداء سياسيا إلى المجتمع الدولي وإلى المؤسسات المالية الدولية لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الاختلالات وإنعاش الاقتصاد العالمي والمشاركة في إيجاد مخرج من الأزمة الاقتصادية العالمية، كما طالبوا بالتطبيق الفوري للفصل ٣٣، من جدول أعمال القرن ٢١ المتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية وتطبيق آليات تمويل مبتكرة.

٣٨ - وكانت المناقشة التي أجريت مؤخرا بشأن التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن العولمة تجربة مثمرة، إذ أوضح هذا اللقاء البنّاء لأعضاء المجتمع الدولي ضرورة قيامهم بتوحيد جهودهم في عمل تضامني بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. وترى مجموعة ريو أن عقد لقاءات مماثلة من حين لآخر ومتابعة النتائج المحققة فيها سيكون أمرا مفيدا.

٣٩ - **السيدة بنيك** (السلفادور): تحدثت باسم مجموعة منظومة تكامل أمريكا الوسطى، فأعربت عن انضمامها إلى البيان الذي أدلى به وفد إندونيسيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وقالت إن الفرصة سانحة تماما، في رأيها، للنظر في تنفيذ الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي والاستراتيجية الإنمائية الدولية في وقت تؤثر فيه العولمة وتحرير الأسواق والأزمة المالية على كل مؤشرات التنمية، وهي ترى أيضا أن تقرير الأمين العام (A/53/301) يشكل بداية حسنة لمناقشة هذه المسألة.

٤٠ - إن أهداف الإعلان والاستراتيجية لا تزال بعيدة المنال مثلما لم تتغير المهام الواجب الاضطلاع بها عما كانت عليه في التسعينات. ومما لا شك فيه أن تدفق رؤوس الأموال من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية قد ازداد ولكن لصالح أقلية، إذ تجتذب عشرة بلدان فقط ٧١ في المائة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما يؤدي إلى تهميش البلدان الصغيرة رغم ما تبذله من جهود للاندماج. وبالإضافة إلى ذلك، مثّلت المساعدة الإنمائية الرسمية، وهي تكملة لا غنى عنها لبرامج التنمية الوطنية، في عام ١٩٩٧ نسبة ٠,٢٢ في المائة فقط من الناتج القومي الإجمالي، وهو أدنى مستوى تسجله منذ اعتماد الهدف ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي في عام ١٩٧٠. وينبغي الإشادة بالبلدان التي تلتزم بهذا الهدف وتوجيه نداء إلى البلدان المانحة لتزيد مساهماتها. كما ينبغي التذكير بأن مشكلة الديون لا تزال تعرقل الجهود التي تبذلها البلدان النامية سعيا لتحقيق تنمية مستدامة فيها. وفي أمريكا الوسطى، لحق الضرر هندوراس ونيكاراغوا بصفة خاصة.

٤١ - وقد كان لتحرير التجارة العالمية دور بارز في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية في عدد من البلدان خلال السنوات الماضية. غير أن بعض القيود التعريفية وغير التعريفية لا تزال باقية في القطاعات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للبلدان النامية، وذلك رغم النتائج الإيجابية المحققة في إطار جولة أوروغواي. ولهذا السبب، كثيرا ما تواجه هذه البلدان صعوبات في الالتزام بالمواصفات التقنية والإجراءات البيئية والصحية والمتعلقة بالصحة النباتية المفروضة. ومما يثير القلق أيضا أن بعض البلدان تمارس حمائية فعلية متذرعة بحماية حقوق الإنسان والعاملين وبحماية البيئة.

٤٢ - وتبذل بعض البلدان الصناعية جهودا فعلية لوضع أنظمة جمركية تفضيلية لصالح البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان تقدما. وينبغي أن تواصل هذه البلدان منح هذه التفضيلات دون عرقلة ولوج منتجات البلدان النامية أسواقها.

٤٣ - وقد أظهرت الأزمة المالية الآسيوية التي كان تأثيرها شديدا على أشد فئات المجتمع ضعفا، المخاطر الملازمة للعولمة. وقد استخلصت بلدان منظومة تكامل أمريكا الوسطى نتائج هذه التقلبات فأعربت عن أملها في أن يتم القيام بمراقبة لتدفق رؤوس الأموال على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية وهي ترى أن إقامة شبكات أمان لحماية الفئات الأكثر ضعفا أمر لازم.

٤٤ - وفي الوقت الذي يوشك فيه عقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع على الانتهاء، ونظرا لأن الأهداف التي حددتها الاستراتيجية الإنمائية الدولية لم تتحقق كلها، فإنه من المهم تنفيذ قرارات المؤتمرات العالمية المعقودة في الآونة الأخيرة، ولا غنى، في هذا الصدد، عن ضمان المتابعة المتكاملة والمنسقة لها وتعزيز التعاون الدولي، لا سيما في مجال التمويل، لمساعدة البلدان النامية على الوفاء بالتزاماتها وتحقيق التنمية المستدامة وضمان رفاه سكانها.

٤٥ - **السيدة أوه** (جمهورية كوريا): قالت إنه من اللازم، في نهاية العقد، استعراض التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات التي عقدها المجتمع الدولي لصالح التنمية وإيجاد حلول جديدة للمشاكل التي برزت في السنوات الأخيرة.

٤٦ - وخلال السنوات العشر الماضية، كثّف المجتمع الدولي جهوده للإسراع بتحقيق التنمية في أشد البلدان فقرا، مما أدى إلى حدوث نمو عام في أغلب مناطق العالم وتحسن اقتصادي مشجع جدا في البلدان الأقل نموا. وينبغي أيضا الإشادة بخطة التنمية التي تهيئ إطارا عاما للتعاون الدولي من أجل التنمية، وقد ساهمت مؤتمرات الأمم المتحدة الكبرى أيضا في توسيع نطاق أهداف التنمية لتشمل المجالات الاجتماعية والبيئية.

٤٧ - غير أن بعض الأهداف المحددة لم يتحقق للأسف رغم النتائج الإيجابية المحرزة، كما أن عملية العولمة المتسارعة قد تعرقل التنمية.

٤٨ - إن العولمة التي اعتبرت خلال وقت طويل محرك الازدهار العالمي بفعل ازدياد ارتباط الاقتصادات بعضها ببعض، تثير مشكلات جديدة في العالم بأسره مثل تهميش البلدان الأقل نموا وعدم الاستقرار الاقتصادي المرتبط بتدفق رؤوس الأموال الدولية. وقد أصبح واضحا الآن أنه من الأفضل إدارة ظاهرة العولمة التي أكدت الأزمة المالية مخاطرها، حتى يمكن تحقيق نمو اقتصادي عالمي مطرد وتنمية مستدامة.

٤٩ - ولهذا السبب، ينبغي للمجتمع الدولي أن يكون أكثر قدرة على الابتكار وأن يضع استراتيجيات جديدة تراعي مزايا العولمة ومخاطرها. ويتوخى، عند إعداد الأولويات والسياسات الجديدة، مراعاة الطابع متعدد الأبعاد للتنمية الذي حددته مؤتمرات الأمم المتحدة الكبرى.

٥٠ - ومن الواضح بصفة خاصة أن النمو الاقتصادي وحده لن يكفي لتحقيق التنمية في البلدان الأقل نموا. فالسياسات القاصرة على تشجيع النمو الاقتصادي من خلال تطبيق إجراءات التحرير المتعددة القطاعات لا تكفي لاتقاء مخاطر العولمة. وحسبما أشار إليه الأمين العام في تقريره (A/53/301)، ينبغي إعداد سياسات مبتكرة للتصدي للهشاشة المتزايدة الناجمة عن العولمة. وفي هذا السياق، لا بد للدولة من الاضطلاع بدور الوسيط الحافز عوضا عن أن تكون سلطة مراقبة.

٥١ - ومما لا شك فيه أيضا على الصعيد العالمي أنه لا غنى عن استقرار البيئة الاقتصادية الدولية لتحقيق التنمية المستدامة والنمو المطرد في البلدان النامية. بيد أن الأزمة المالية الحالية، المعبرة في حقيقة أمرها عن أزمة إدارة الاقتصاد الكلي في الاقتصاد العالمي، تبعث على الشك في جدوى البنيات الاقتصادية والمالية الراهنة، مما يستدعي اتخاذ إجراءات ملموسة ومنسقة ترمي إلى إعادة النظر في السياسات والمؤسسات الدولية الحالية وإقامة صرح اقتصادي دولي جديد قابل للاستمرار.

٥٢ - وبالنظر إلى ضرورة تجديد الالتزامات وتنشيط الجهود المبذولة لأجل التنمية، ينبغي إنشاء شراكة عالمية حقة قائمة على تعزيز التعاون الدولي لأجل التنمية. وعلى الأمم المتحدة الاضطلاع بدور مركزي في الدعوة إلى إجراء حوار بنّاء لتحقيق هذه الغاية خلال القرن المقبل.

٥٣ - **السيد كمال** (باكستان): أشار إلى تقرير الأمين العام عن استغلال عائد التنمية (A/53/374)، فقال إنه ينبغي الترحيب بالضمان المقدم من الأمين العام بإخضاع الإنفاق من حساب التنمية إلى نفس الوسائل والإجراءات التي تخضع لها الميزانية العادية للأمم المتحدة.

٥٤ - وأعرب عن سروره لبدء تحقق فكرة استغلال عائد التنمية التي طرحها الأمين العام ضمن مقترحات الإصلاح. وفي ما يتعلق بالمقترحات الخاصة باستخدام الحصة الأولى من مبلغ الـ ١٣ مليون دولار، أيد المتحدث فكرة إقامة الشبكات من أجل التنمية، التي اتخذت أساسا لوضع المشاريع لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. ولأن تكنولوجيا المعلومات تعتبر أحد محركات العولمة، فلا مراء في أن المشاركة التامة في كل جوانب الحياة الدولية لن يتحقق دون توافر الظروف المناسبة للوصول إلى المعلومات. غير أن بلدانا نامية كثيرة، لا سيما البلدان الأقل نموا في أفريقيا، تظل مهمشة في هذا الصدد ولا يمكنها فك طوق عزلتها دون توسيع فرص الوصول إلى شبكات المعلومات الدولية الكبرى. وأعرب عن أمله في أن يسهل مشروع الشبكات من أجل التنمية مشاركة هذه البلدان في العولمة، مؤكدا، في هذا الصدد، أن هذا الوصول إلى المعلومات يستدعي تعزيز قدرات هذه البلدان.

٥٥ - وفيما يتعلق بمختلف المقترحات، ذكر أن المقترح (ألف) عن تعزيز التجارة الألكترونية يشكل إجراء رائدا لدعم البلدان النامية ينبغي الاسترشاد به في المشاريع الأخرى مع مراعاة توفير التدريب. أما المقترح (باء) الخاص ببناء القدرات في مجال تحليل السياسات الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا من خلال مهارات شبكات الاتصال، فمن شأنه أن يحدث تأثيرا مضاعفا في البلدان المشاركة وينبغي دعمه بالمساعدة المقدمة من اللجان الإقليمية. وأما المقترح (جيم) عن توسيع سبل وصول البلدان النامية إلى البيانات المتعلقة بالبيئة، فينبغي أن يتضمن أيضا تزويد البلدان المشاركة بوسائل التحليل اللازمة لاستغلال البيانات. وينبغي تعزيز ما ورد في المقترح (هاء) من تأكيد على بناء القدرات في أقل البلدان نموا واستكماله بمشاريع أكثر طموحا. غير أن المقترح (واو) المتعلق بمركز التنمية بالاتصال الحاسوبي المباشر لن يساهم في تعزيز القدرات، ما لم يتم التأكد من قدرة البلدان النامية على استخدام مثل هذا المركز للاتصال الحاسوبي المباشر أو الافتراضي، قبل الشروع في مشاريع مشابهة. وبصدد المقترح (زاي) أعرب عن أسفه لعدم تضمنه لأي جزء خاص بالتدريب وبتنمية القدرات البشرية.

٥٦ - ومن اللازم أن تشارك الدول الأعضاء مشاركة تامة في استحداث المفاهيم وإعداد المقترحات بشأن استخدام حساب التنمية، كما يمكن أن تضطلع اللجان الإقليمية وغيرها من هيئات الأمم المتحدة المختصة بدور مهم. وينبغي أن تستفيد من استغلال عائد التنمية المشاريع ذات التأثير المضاعف، التي تدعم التعاون بين دول الجنوب وتحقق الفائدة بوجه خاص لأقل البلدان نموا، لا سيما في أفريقيا.

٥٧ - الرئيس: قال إن اللجنة أتمت نظرها في البند ٩٣ (أ) (١) و (٢).

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٠.